

# إذا جهل المشتري الحال في مسائل تفريق الصفقة

ولمشتري الخيار إن جهل الحال بين إمساك ما يصح فيه البيع بقسطه من الثمن، وبين رد المبيع لتبعض الصفقة عليه. المشتري قد يقول: أنا لا أريد إلا عبيد، كوني أشتري عبدا واحدا، ثم أذهب أطلب عبدا ثانيا، علي مشقة لا أريد إلا عبيد مثل جميعا. فإما أن تعطيهما معا، وإما أن تأخذهما معا. في هذه الحال له الخيار فإذا اختار الرد رد البيع كله، وأخذ الثمن كله؛ حيث إنه تفرقت عليه الصفقة فتضرر. قد يقول: إنني إذا اشتريت مثلا شاتين دفعة واحدة كان أسهل لي وأيسر وأرخص، فالآن أنا اشتريت هاتين الشاتين، وتبين أنك بعت شاة شريكك، وهو لم يأذن لك، وجاءني شريكك وانتزعها مني، ورد علي الثمن، فالآن أنا لا تكفيني شاة واحدة، أريد شاتين متكافئتين، وأريد أنهما جميعا من شخص واحد. وكذلك لو قال: إن غرضي في طرفين من الخل ولا يكفيني طرف واحد، وأريد أن أخذهما معا من شخص واحد وأحملهما معا، وأما أنني أحمل طرفا واحدا ثم أرجع مرة أخرى وألتمس طرفا آخر فهذا يشق علي، فإما أن تعطيني طرفين كما بعنتني، وإما أن تأخذ الطرفين وترد علي دراهمي؛ حيث تبعضت الصفقة علي وتبعيضها يضربني صدق، له ذلك، فلمشتري الخيار إن جهل الحال.